



HABITAT III ISSUE PAPERS

10 – URBAN-RURAL LINKAGES

(Arabic)

New York, 31 May 2015



ورقة مسائل حول الروابط بين المناطق الحضرية والريفية

الكلمات الدالة

الحد من الفقر وعدم المساواة، الوظائف وسبل العيش، شبه حضري، الزحف العمراني، مدن الأسواق، التنمية المكانية، التخطيط الحضري / المناطق والأقاليم، الأرض، التوسع الحضري في المناطق الريفية، متسلسلة المستوطنات البشرية، النقل، البنية التحتية والخدمات، التنقل، تغير المناخ، الهجرة واللاجئون، المدن الشاملة، النظم الغذائية لمناطق المدن، تغيير النظام الغذائي، الشراكة، خدمات النظام البيئي، ربط النظام البيئي، السياسات الحضرية والريفية الوطنية، البنية التحتية الخضراء.

المفاهيم الرئيسية

- تشير الروابط بين المناطق الحضرية والريفية إلى الوظائف التكاملية والتعاونية، وتدفعات الأشخاص، والموارد الطبيعية، ورأس المال، والسلع، والعمالة، وخدمات النظام البيئي، والمعلومات والتقانة بين المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية.
- تشمل النظم الغذائية لمناطق المدن الشبكة المعقدة للجهات الفاعلة والعمليات والعلاقات الخاصة بإنتاج الأغذية الموجودة في منطقة جغرافية معينة، وتصنيعها، وتسويقها، واستهلاكها. ويتألف المشهد الإقليمي من المركز الحضري، ومناطقه النائية شبه الحضرية والريفية المحيطة به التي تدار عبرها تدفقات الأشخاص والسلع وخدمات النظام البيئي.¹
- الشراكة بين المناطق الحضرية والريفية هي إحدى آليات التعاون التي تدير الروابط للوصول إلى الأهداف المشتركة وتعزيز العلاقات بين المناطق الحضرية والريفية. وتبعاً لأعراض تلك الشراكة، يمكن للجهات المعنية أن تختلف من القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين.²
- تحقق الهجرة الحركة الدورية للأشخاص وأسرههم بين المناطق الريفية والحضرية. ويمكن أن يتم تصنيف أسباب الهجرة إلى عوامل "الدفع" و"الجذب". أما عوامل "الدفع" فهي الأسباب التي تحمل الأشخاص على ترك المناطق الحضرية أو الريفية، مثل المجاعة أو الحرب أو الاضطرابات أو الفقر، والتحديات المتعلقة بالمناخ مثل الجفاف أو الفيضان. وأما عوامل "الجذب" فهي تلك العوامل التي تجتذب الناس إلى المناطق الحضرية أو الريفية، مثل الحصول على الوظائف وتحسين الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والخدمات الأساسية.
- يعبر التوسع شبه الحضري عن تحضر المناطق الريفية السابقة الواقعة على الأطراف، سواء أفي المعنى النوعي (على سبيل المثال، تعميم أسلوب الحياة الحضري) أم الكمي (مثل المناطق السكنية الجديدة)³.

الحقائق والأرقام الرئيسية

1. رسخ جدول أعمال برنامج المستوطنات البشرية، الذي اعتمد في مؤتمر برنامج المستوطنات البشرية الثاني في العام 1996، مبادئ الروابط بين المناطق الحضرية والريفية. وينص جدول الأعمال على أن "السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للمناطق الريفية التي تدمج المناطق الريفية في الاقتصاد الوطني تتطلب مؤسسات محلية ووطنية قوية للتخطيط والإدارة للمستوطنات البشرية التي تركز على الروابط بين المناطق الريفية والحضرية وتعامل القرى والمدن بوصفهما طرفي متسلسلة المستوطنات البشرية." ثمة عدد من القرارات التي تقدمت جدول أعمال برنامج المستوطنات البشرية بما في ذلك القرار رقم 4/HSP/GC/17/10، الذي يدعو إلى "الترابط بين الريف والحضر"، والقرار رقم 5/HSP/GC/19/10 الذي يدعو إلى "نشر الممارسات والسياسات الجيدة بشأن علاقات التنمية الحضرية والريفية ذات المنفعة المتبادلة" وآخرها القرار رقم 6/SP/GC/25/L.9 الذي يدعو إلى "تعزيز قدرات مراكز الخدمات الريفية، والمدن الصغيرة والمتوسطة والثانوية لاجتذاب السكان، وزيادة الاستثمارات، وخلق فرص العمل والحد من الاعتماد على المدن الرئيسية، كاستراتيجية لتعزيز نمو اللامركزية." وكذلك أكدت المناقشات الحكومية الدولية داخل فريق الأمم المتحدة العامل مفتوح العضوية (OWG) المعني بالأهداف الإنمائية المستدامة نحو جدول أعمال مرحلة ما بعد العام 2015 ونحو برنامج المستوطنات البشرية الثالث على تشييط إرادة المجتمع الدولي بهدف التصدي للتنمية الحضرية والريفية بطريقة متكاملة ومتعاضة.

2. في حين تضاعف سكان الحضر ثلاث مرات تقريبا خلال مرحلة التصنيع في القرن العشرين (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

1 <http://cityregionfoodsystems.org/>

2 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2013

3 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2012

4 fdp.594395_1_8869/scod/sdaolnwod/gro.tatibahnu.rorrim//:ptth

5 http://mirror.unhabitat.org/downloads/docs/9658_1_593465.pdf

6 <https://papersmart.unon.org/habitatgc25/sites/papersmart.unon.org/habitatgc25/files/K1501234.pdf>

- 1996)، إلا أن المدن الصغيرة والمتوسطة عانت الكثير من التحديات الإنمائية إذ إن الفرص وتوفير الخدمات كانت تحبذ التجمعات الكبيرة. أما اليوم، فيعيش أكثر من 50 في المائة من سكان العالم في المناطق الحضرية ومن المتوقع أن يرتفع ذلك الرقم إلى 66 في المائة بحلول العام 2050 (دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، 2014). وتشير التقديرات إلى أنه في الاقتصادات الناشئة، ستحقق المدن الثانوية التي يزيد تعداد سكانها على 150,000 نسمة ما يقرب من 40% من النمو العالمي بحلول 2025، أي أكثر من العالم المتقدم بأكمله والمدن الكبرى في الأسواق الناشئة مجتمعة⁷.
3. في مؤتمر برنامج المستوطنات البشرية الأول في 1996، كان سكان الحضر في العالم 37.9%، مقابل 41.5% في 196 [تحتوي الجملة الحالية على أخطاء في الأصل] ومن المتوقع أن يبلغ سكان الحضر في العالم في العام 2016 حوالي 54.5%.
 4. تستوعب المناطق الحضرية أكثر من 50% من سكان العالم الذين لا يشغلون إلا 3% من سطح الأرض وفي الوقت نفسه ينتجون 80% من الثروة العالمية. وحسب بعض التقديرات، تستهلك المناطق الحضرية ما يصل إلى 76% من الموارد الطبيعية للأرض وتنتج 605 من انبعاث الغازات الدفيئة فيها و50% من نفاياتها.
 5. تستوعب المدن ما يصل إلى ثلاثة مليارات فرد آخرين في السنوات الـ 35 المقبلة. وفي العام 2007، شكل سكان الريف 51% من سكان العالم ولم يسهموا إلا بنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي⁸.
 6. ومن المتوقع أن تتوسع المدن والبلدات التي يزيد عدد سكانها على 100,000 نسمة خارج حدودها بنسبة 170 في المائة بحلول 2030 (انجل، بارينت وآخرون، 2010)، مما سيؤثر بصورة كبيرة على مناطقها الريفية وشبه الحضرية. وغالبا ما يؤدي التوسع الجغرافي للمدن في المناطق الحضرية إلى إعادة تصنيف القرى الريفية والبلدات الصغيرة إلى ملحقات حضرية. وقد يستملك ذلك التوسع على أراض زراعية رئيسة كنتيجة للتوسع منخفض الكثافة، ويمنع الممرات الخضراء والزرقاء التي تحافظ على صحة النظام البيئي وربطه، ويعطل سبل المعيشة في الريف، ويؤثر على الإمدادات الغذائية، ويهدد البيئة من خلال زيادة انبعاث الكربون والتلوث واستخدام الطاقة.
 7. مع تزايد التوسع الحضري وزيادة التنقل والربط، تتكثف الروابط بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية وتقل الاختلافات. ويتم تعجيل ذلك من خلال زيادة تدفق المعرفة والأنشطة الاقتصادية والمعلومات بين المناطق الحضرية والريفية. وفي ذلك الصدد، يزداد تحضر سكان الريف (رودريغيز، 2014)، بحيث تؤدي الروابط دورا حاسما في التأثير على وجهات النظر السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية. وفي الوقت نفسه، يباشر سكان المناطق الحضرية أنشطة توصف بأنها ريفية، مثل الزراعة وتربية الماشية.
 8. وفي الوقت نفسه، يزداد انتشار الأمراض غير المعدية أو الأمراض المتصلة بالنظام الغذائي، مثل السكري والبدانة، في المناطق الحضرية. ويمكن أن يتم الانتقال من الجوع إلى البدانة خلال جيل واحد في الكثير من البلدان ذات النمو والتوسع الحضريين السريعين.
 9. يظن أن صغار المزارعين يوفرون 80% من المواد الغذائية المستهلكة في البلدان النامية. كما يدير صغار المزارعين ما يزيد على 8% من المزارع الصغيرة في العالم التي تقدر بـ 500 مليون مزرعة (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2013). ويسهم ذلك بصورة كبيرة في تعزيز الأمن الغذائي في المناطق الريفية والحضرية والحد من الفقر. ومع ذلك، فإن آثار تغير المناخ وتغير استخدام الأراضي، وتدهور الأراضي، والإدارة غير المستدامة لاستخدام الأراضي وتنميتها، وتهميش المناطق الريفية، واعتماد الأنشطة غير الزراعية من بين تحديات أخرى تهدد مصدر الرزق ذاك والإنتاج الغذائي، ولاسيما بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة.
 10. على الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أنه يتم ضياع ثلث إجمالي الأغذية المنتجة للاستهلاك البشري أو هدره عبر سلسلة التوريد كل عام⁹. ويشكل هدر تجارة التجزئة والمستهلكين 34% من ذلك الفاقد. وتشكل الأغذية المهذورة مشكلة متزايدة في المناطق شبه الحضرية والحضرية حيث يتم فقدان أو هدر ثلث الأغذية المنتجة للاستهلاك البشري سنويا في العالم. ومثل ذلك ضغطا غير ضروري على الموارد الطبيعية والنظم الغذائية لمناطق المدن. ففي العام 2011، قدرت منظمة الأغذية والزراعة الفاقد والمهدر من الأغذية من الناحية الكمية سنويا في العالم بحوالي 30% من الحبوب، و40-50% من المحاصيل الجذرية والفواكه والخضراوات، و20% من البذور الزيتية واللحوم ومنتجات الألبان، و30% في الأسماك. (الفاو، 2011). ويمكن لتعزيز البنية التحتية والربط بين المناطق الحضرية والريفية والوصول إلى الأسواق والتخزين ومحو الأمية الغذائية التخفيف من ذلك الهدر.
 11. يجسد المستوى المتفاوت للفقر ازدواجية سبل العيش بين المناطق الحضرية والريفية. وفي حين أن فقراء الحضر يتحملون تكاليف معيشية أعلى بكثير، ولاسيما بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض التي تعيش في المستوطنات غير النظامية، إلا أن الفرص والإمكانات المتاحة لهم أعلى منها في المناطق الريفية. وبالمقابل، فإن 78% من الفقراء البالغ عددهم 1.4 مليار نسمة والذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أميركي يوميا يعيشون في المناطق الريفية، ويعمل ما يقرب من ثلثي الأشخاص الأشد فقرا في الزراعة (البنك الدولي، 2013؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2013). كما يمكن أن ينظر إلى الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية من خلال الإحصاءات الصحية، التي تستمر في بعض الأحيان من جيل إلى جيل. علاوة على ذلك، فقد تم ربط 40% من جميع الصراعات العنيفة في السنوات الـ 60

7 معهد ماكينزي العالمي، 2011

8 معهد ماكينزي العالمي، 2011

9 الفاو، 1120أ

- الماضية بالموارد الطبيعية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2014).
12. تعتمد المناطق الحضرية والريفية على بعضها البعض. إذ تعتمد المراكز الحضرية على المناطق الريفية والقطاع الريفي بالنسبة لمجموعة من السلع والخدمات، ولاسيما الغذاء، والمياه النظيفة، والخدمات البيئية، والمواد الأولية من بين أمور أخرى. فعلى سبيل المثال، يمثل الوقود الخشبي أكثر من 80% من استهلاك الطاقة المنزلي في أفريقيا ومن المتوقع أنه سيظل المصدر الرئيس للطاقة في العقود القادمة. وعادة ما تعتمد المناطق الريفية بدورها على المناطق الحضرية للحصول على الخدمات وفرص العمل والأسواق.
13. لقد جعل التركيز على نمو المناطق الحضرية الكبيرة اجتذاب الاستثمارات وخلق فرص العمل وتلبية الطلب على المساكن وتوفير سبل الوصول إلى البنية التحتية الأساسية والحصول على الخدمات الأساسية تحدياً متزايداً في المدن المتوسطة والمناطق الريفية. وفي بعض الحالات، تصبح المناطق الريفية خالية من السكان، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تدهور البيئات الطبيعية المنتجة سابقاً. ولذلك يعد دور البلدات الصغيرة ومتوسطة الحجم أساسياً إذ إنها كثيراً ما تقيم جسراً بين سكان الريف وسكان المراكز الحضرية، مما يعزز الفرص الاقتصادية، ويوفر السوق والحصول على الخدمات الأساسية. وتتفاوت المناطق الحضرية والريفية تبعاً للسياق الجغرافي. على سبيل المثال، البلدان ذات الكتلة الكبيرة من الأراضي، والدول الجزرية الصغيرة، والبلدان ذات الشبكات القوية من المدن المتوسطة. ففي كل واحدة من تلك الحالات، ثمة فرصاً وتحديات مختلفة فيما يتعلق بالروابط بين المناطق الحضرية والريفية.

ملخص المسألة

14. التوسع الحضري هو عملية تعيد تشكيل المناطق شبه الحضرية والريفية بصورة عميقة وتتمتع بالقدرة على التأثير إيجاباً وسلباً على حد سواء على اقتصاداتها وشمولها وتمييزها المستدامة. ولكي تكون المناطق الحضرية والريفية مستدامة، يتعين أن يتطور الخطاب الحالي حول الانقسام السياسي والاجتماعي والجغرافي إلى خطاب للتنمية التعاونية والروابط الوظيفية في جميع أنحاء الإقليم. وبالنظر إلى استمرار التوسع الحضري وعدم المساواة والفقر، ثمة اهتمام متجدد في توفير مناطق ريفية وشبه حضرية وحضرية متكاملة ومتعاضة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال التنمية لمرحلة ما بعد العام 2015 و جدول الأعمال الحضري الجديد على حد سواء.
15. يتجلى الترابط بين المناطق الحضرية والريفية، وتدفعاتها ووظائفها من خلال الديناميات الاقتصادية المحلية والوطنية والروابط الاجتماعية والثقافية وأوجه التآزر البيئي التي تحدث في جميع المستويات البشرية. وتشمل تلك الأمور التحويلات المالية، والحصول على الغذاء، والهجرة، والوقاية والحد من الفاقد والمهدد من الأغذية، وخدمات النظام البيئي، والسلع، والخدمات الاجتماعية، والنقل، والعمالة، والطاقة، والأسواق. وفي حين أن السياق والأولويات الخاصين بتلك التدفقات وجوانب الترابط والتآزر قد تختلف، إلا أنها تشكل حقيقة لا يمكن إنكارها في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. فعلى سبيل المثال، يشكل تغيير النظم الغذائية الطلب على مواد غذائية معينة ويمكنه التأثير على التنمية الحضرية والريفية وسلسلة القيم الغذائية.
16. تشكل أوجه التفاوت في التنمية المكانية جوهر السبب الكامن وراء الحاجة إلى الروابط القوية بين المناطق الحضرية والريفية في توزيع تكافؤ الفرص والفوائد التي يحققها التوسع الحضري. وبالنظر إلى الاتجاه العالمي للنمو الاقتصادي في المدن والبلدات، تميل المناطق الحضرية إلى اجتذاب معظم الموارد المحلية والدولية (العامة والخاصة). ويمكن أن يحدث ذلك آثاراً سلبية على وصول الجميع إلى الموارد والخدمات والفرص، ويحرف التوزيع المنصف للفوائد الاقتصادية وغيرها الملاحظة في عملية التوسع الحضري. إذ تشكل النتائج المتوازنة عبر المناطق الحضرية والريفية هدفاً حيويًا للتنمية المستدامة التي لا تهمل أي أحد وينبغي أن تشمل الاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية. فبدلاً من التنافس على الموارد الشحيحة، يحتاج الخطاب إلى التطور نحو فهم أوجه التآزر التي يمكن الحصول عليها من الاستثمارات المستدامة والمتوازنة وإدارة المبادلات بهدف تحقيق المصير المشترك. ويمكن لتحديد الأولويات والدوافع أن يساعد على تقليل التفاوت في جميع أنحاء الإقليم.
17. يستهلك توسع المناطق الحضرية إلى الأراضي شبه الحضرية أجود الأراضي الزراعية والموارد البيئية ذات الصلة، مثل المجاري المائية ومصايد الأسماك والغابات. ويؤكد ذلك التهديد المتزايد على الحاجة إلى التخطيط الإقليمي وصحة اعتماد المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضرية والإقليمي¹⁰ والمبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات. إذ توفر تلك المبادئ التوجيهية إطاراً مرجعياً لدعم التنمية الإقليمية المستدامة وهي بمثابة مصدر للإلهام وبوصلة لصناع القرار من شأنها أن تفيدهم جدول الأعمال الجديد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يسهل وضع المبادئ التوجيهية والأطر والمؤشرات وتنفيذها الصلات الفعالة والشاملة من خلال تقييم الاتجاهات ومعالجة قضايا مثل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتوفير البنية التحتية والخدمات الكافية، والمساواة والاندماج الاجتماعي، والضغوط البيئية وتدفق رأس المال، والسلع والأشخاص لتكوين أماكن حضرية وريفية منتجة وقادرة على مجابهة الكوارث.

18. للروابط بين المناطق الحضرية والريفية القدرة على تحويل التنمية البشرية المستدامة لصالح الجميع. ويمثل إنتاج المعرفة وإدارتها أمراً لا

10 القرار رقم HSP/GC/25/L.5 تاريخ نيسان / أبريل 2015 / <http://unhabitat.org/gc25>

- غنى عنه، وكذلك تنمية القدرات، الأمر الذي يمكن أن يوفر فهما أفضل لكيفية عمل الوظائف والتدفقات. ومن المهم فهم المعايير التي تزيد من حدة الانقسام بين المناطق الحضرية والريفية وتلك التي تعزز الروابط. وعلى الصعيد العالمي، ثمة معرفة غير كافية حول ديناميات المدن الصغيرة والمتوسطة حيث يعيش نصف سكان الحضر في العالم، مما يجعلها الحلقة المفقودة في فهم ديناميكية التفاعلات بين المناطق الحضرية والريفية (برايان وهومان، 2014، اليونسكو). بالإضافة إلى ذلك، حسنت المعرفة بالنظم البيئية والجغرافيا البيئية فهما لدورات المياه والظواهر المناخية. ووضعت مقاربات فسيفساء الأراضي أدوات عملية لإدارة المشاهد الطبيعية المعقدة.
19. ثمة حاجة ملحة لسد الفجوات في المعارف والقدرات فيما يتعلق بالتحديات الحضرية والإقليمية الهامة مثل تغير المناخ، والسلامة والأمن، والقدرة على مجابهة الكوارث، وربط النظام البيئي، والبنية التحتية الخضراء، والأمن الغذائي، والصحة، والنظام الغذائي والتغذية. ويمكن للبنية التحتية الخضراء توفير العمود الفقري لتلك الروابط من خلال تبني مقاربة طبيعية، حيث تدعم العناصر المترابطة بعضها البعض بهدف ضمان الاستدامة طويلة الأجل. ويمكن أن يساعد توثيق التجارب، والأدوات، والممارسات، والإستراتيجيات الملهمة في الروابط بين المناطق الحضرية والريفية ونشرها بالتعاون مع مؤسسات الأبحاث، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، وصناع السياسات على تطوير القدرات، والتصدي لتحديات التنمية، وتعزيز الروابط بين المناطق.
20. ينبغي تبني سياسات التدخل التي تتسم بنهج متكامل ومكمل بهدف تفاقم الانقسام بين القضايا الحضرية والريفية. وفي المقابل، ينبغي على المؤسسات الحكومية التي تتمتع بولايات محددة المشاركة والتعاون لتعزيز الروابط وتحديدها. ومن الممكن لأوجه التأزر متعددة الجوانب التي يتم تفعيلها لتعزيز التعاون بين الأطراف المعنية في مختلف القضايا الموضوعية التي تتصل بالروابط بين المناطق الحضرية والريفية وبالتالي تسهيل نتائج التنمية المتكاملة. وتتمثل الحاجة إلى بذل معظم الجهود في وضع الأطر التشريعية لتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وضمان أن تكون بمثابة جدول أعمال للتنمية المستدامة والشاملة المتوازنة.
21. لا بد من إقامة الشراكات متعددة الأطراف والمشاركة على الصعيد العالمية والوطنية والإقليمية والحضرية والمحلية بما أن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية تشمل مجموعة واسعة من المواضيع والجهات الفاعلة والسياقات. ومن خلال حشد الدعم من كافة الشركاء المعنيين، في إطار ولاياتهم الخاصة بكل واحد منهم، يمكن للخبرات والجهود والتدخلات أن يتم تبادلها وأن تكمل بعضها بعضاً حول القضايا والروابط بين المناطق الحضرية والريفية. ويشمل ذلك الشراكة والتواصل الفاعلين ضمن جميع المستويات الحكومية، والوكالات الدولية، والأوساط البحثية والأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وغيرها، وفيما بينها. ومن شأن تحديد الجهات الفاعلة وأصولها ومعارفها وأدواتها المتاحة وسياساتها وغيرها من وسائل التنفيذ تعزيز قدرات الجهات الفاعلة ومعالجة الثغرات بين المناطق الحضرية والريفية.

الدوافع الرئيسية للعمل

22. التركيز على التخطيط الإقليمي والمكاني من أجل التنمية الحضرية والريفية المتوازنة والشاملة. وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز قدرات المدن الصغيرة والمتوسطة لاجتذاب الاستثمار السكاني وإدارتها، وزيادة الاستثمارات، وخلق فرص العمل بوصفها إستراتيجية للحد من الاعتماد على المدن الرئيسية، وتعزيز الابتكار، والحد من أثرها البيئي، والعمل بمثابة المضيف المناسب للأشخاص المتضررين من الكوارث وانعدام الأمن والصراعات.
23. وضع سياسات، وأدوات، ومقاربات لتعزيز الشراكات بين المناطق الحضرية والريفية ودعمها مثل السياسات الحضرية الوطنية، وإستراتيجيات تطوير المدن، والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي وعمليات اللامركزية الفعالة التي تركز على التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2014؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتحالف المدن، 2014).
24. يمكن لتحسين آليات الحكم الحد من الفقر وزيادة النمو الاقتصادي (الفاو 2011)، ولذلك من الممكن أن يساعد وضع المبادئ والتشريعات واعتمادها في تعزيز المؤسسات والعمليات الحكومية. ومن الممكن أن يساعد اعتماد المبادئ التي يمكن تطبيقها في كل من السياق الحضري وشبه الحضري، مثل المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات على تعزيز الشبكات الريفية الحضرية، وتعزيز الوصول إلى الموارد الطبيعية ذات الملكية المشتركة واستخدامها، وتحسين الوصول الشامل إلى الفرص المتاحة للرجال والنساء الفقراء.
25. تنفيذ تدخلات عمودية وأفقية قائمة على الأدلة من جانب الجهات الفاعلة العامة والخاصة والمجتمع المدني، التي تعالج النفايات والخسائر الغذائية. وينبغي أن يشمل ذلك الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين لتمكين إعادة تحضير الغذاء، وتوزيعه، وتحويل المعرفة؛ وتحديد أولويات التدخلات وتنسيقها من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ وتعبئة الموارد وتوفير البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ والقدرة على التنفيذ للتصدي للطلب الاجتماعي المتزايد؛ وأدوات للرصد والتقييم توفر الإرشاد أيضا بشأن سلامة الأغذية وجودتها (بما في ذلك التغذية البشرية) وتحصل على معلومات إضافية بشأن الأبعاد الأربعة (التوافر، وفرص الحصول، والاستخدام، والاستقرار) للأمن الغذائي والتغذية.
26. معالجة التهميش الحضري والريفي من خلال الحكم الرشيد، مع إيلاء اهتمام خاص بالاندماج الاجتماعي، ومعالجة عدم المساواة وبما في

- ذلك الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والشعوب الأصلية والأقليات العرقية. ورفع مستوى الوعي في كلا المناطق الريفية والحضرية حول قيمة كل منها وعلاقتها. ويمكن لأدوات مثل البصمات البيئية ومؤشرات السعادة وغيرها من الأدوات أن تساعد على تغيير السلوك نحو الاستدامة. ومن شأن إشراك فئات الشباب، ونقابات المزارعين، وسكان الأحياء الفقيرة، والجماعات النسائية، وأنصار الأماكن العامة، وغيرها من الفئات المشابهة المساعدة في جلب الأصوات البديلة للخطاب.
27. تعزيز الأنماط الحضرية للاقتصاد الأخضر، ولاسيما العمل مع الطبيعة، والاستفادة من الكثافة، وتجميع القدرة التنافسية وتحسين البنية التحتية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2012). على سبيل المثال، من الممكن أن يوفر الاستثمار في البنية التحتية الخضراء (GI) إطارا موحدًا لخلق متسلسلة بين العناصر الخضراء للمشاهد الطبيعية الريفية والحضرية. ويتطلب ضمان مستقبل مستدام للمدن الغابات في المناطق الحضرية، والزراعة الحضرية، والبستنة، والحدائق والمتنزهات ذات التنوع البيولوجي، والأماكن العامة، والهندسة الحيوية، والمرشحات الحيوية، وعلاج النبات، وغيرها من التخصصات التي يتعين دمجها من الناحية الإستراتيجية. ومن الممكن لنمذجة التحليل الإقليمي وتحليل السيناريوهات المساعدة على فهم كيفية العمل والعيش مع الطبيعة.
28. تعزيز الاستثمارات الشاملة، والأدوات والنظم التمويلية لدعم كلا المناطق الحضرية والريفية والحد من التفاوت في توفير البنية التحتية والخدمات المستدامة بين المناطق الحضرية والريفية، ولاسيما في الطاقة والنقل والصحة والتعليم والمياه والمساحات الخضراء والمرافق الصحية.
29. تمكين سلاسل القيم الشاملة باستخدام أساليب مثل ممرات التأثير بوصفها جسرا أساسيا بين المناطق الحضرية والريفية، وهو أمر بالغ الأهمية في تحسين أوجه التآزر بين المناطق الحضرية والريفية وتوفير مزيد من فرص النمو للمناطق الحضرية والريفية. إذ من الممكن أن تعزز سلاسل التوريد الغذائية العاملة الربط بين المناطق الريفية والحضرية وتوفر فرص لصغار المنتجين، وفي الوقت نفسه تحمي النظم البيئية ذات القيمة العالية.
30. وضع تدابير رصد لحماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني وفي الوقت نفسه تعزيز الزراعة الحضرية المستدامة حيثما كان ذلك ممكنا. وينبغي أن يترافق ذلك مع التدابير التي تحمي أو تعوض عن الأضرار التي تلحق بسبل معيشة الأسر والمجتمعات الريفية الذين يعيشون في المناطق الزراعية القريبة والنائية التي قد تنجم عن الزحف العمراني. ويتعين النظر في الأثر البيئي للزراعة على المستوطنات البشرية والعكس بالعكس، ولاسيما بالنسبة لمدن الأسواق.
31. تسهيل الربط والتنقل ذي الانبعاث الكربوني المنخفض من خلال تحسين شبكات النقل والاتصالات بين المناطق الحضرية والريفية للسماح بالفوائد للجميع وحصول الجميع على الخدمات العامة النوعية، التي تميل إلى التركز في المناطق الحضرية بسبب الكثافة السكانية ووفورات الحجم.
32. تعزيز النظم الغذائية لمناطق المدن من خلال إدخال أسواق ونظم توزيع فعالة وسهلة الوصول في التخطيط والتصميم الحضريين. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن تكون الزراعة الحضرية وشبه الحضرية التي تشمل تقنيات مثل الزراعة في الماء، والزراعة العمودية والبيوت الزجاجية منخفضة التكلفة/ استهلاك الطاقة بمثابة البديل، وذلك من أجل تقريب منتجي الأغذية إلى المستهلكين. إذ سيؤدي ذلك إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية ويأخذ في الحسبان تغيير النظم الغذائية لسكان الحضر، وكذلك زيادة الأنشطة المنتجة لفرص العمل والدخل.
33. حماية النظم البيئية ذات القيمة العالية وتعزيز التدفقات المكانية من خلال التخطيط الإقليمي الذي يقيم صلات بين المناطق النائية للريف والحضر وفي الوقت نفسه ضمان التكامل. وفي موازاة ذلك، تشجيع التدفقات المكانية المتداخلة وانهيار الانقسامات الزائفة، وبالتالي تعزيز الروابط والاتصال بين المناطق الحضرية والريفية.
34. الحد من الآثار البيئية، بما في ذلك تلوث الهواء والتربة، وحماية الغابات والمياه ومستجمعات الأمطار، وتجنب تجزئة الأراضي والدفاع عن النظم البيئية والتنوع البيولوجي. ينبغي بذل الجهود لاستخدام توسعات المدن المخططة والبناء في الأراضي ضمن المناطق المبنية، والمدن منخفضة انبعاث الكربون والمدن الذكية وغيرها من الإستراتيجيات التي تعزز الكثافة والمستوطنات البشرية المدمجة. كما ينبغي أن يكون الاستثمار في البنية التحتية الريفية المبتكرة والمستدامة أولوية، مثل شبكات السلطة اللامركزية استنادا إلى الطاقة المتجددة، والطرق التي تدوم لفترات طويلة، والخدمات الدورية والمنظمة بصورة جيدة مثل الأسواق والعيادات الصحية والتعليم عن بعد.
35. يعزز جدول أعمال الروابط بين المناطق الحضرية والريفية التكامل وشبكات الأماكن، بدلا من الفصل. إذ يهدف إلى تسليط الضوء على الاختلافات والمزايا النسبية للأماكن من أجل تعزيز الروابط. وتتجلى تلك العلاقة الدينامية في المدن الكبيرة، التي تتمتع بمزايا وفرص اقتصادية كبيرة، والمدن الصغيرة، التي تؤدي وظائف مهمة في تطوير المناطق الريفية المحيطة بها وتدعم قاعدة اقتصادية محلية أكثر تنوعا. وفي الوقت نفسه، على الرغم من كون المناطق الريفية مصدرا للهجرة غير المسبوقة، إلا أنها أيضا مناطق للعيش الهادئ والمتناغم، إذ توفر "أبراج المياه" والإنصاف الثقافي للمواطنين، إذا ما أُديرت على نحو مستدام.



- برنامج إطار السنوات العشر المتعلقة بالإجراءات العالمية نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين: <http://www.unep.org/10yfp/>
- تحالف المدن، (<http://www.citiesalliance.org>)
- المنتدى التعاوني للنظم الغذائية لمناطق المدن، www.cityregionfoodsystems.org
- شراكة الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتحسين أمن الحياة لفقراء الحضر والريف
- <http://www.gltn.net/index.php/projects/international-fund-for-agricultural-development-ifad>
- تحقيق التوازن بين التنمية الريفية والحضرية من خلال تحسين الروابط في إندونيسيا ولاوس ونيبال
- http://www.fukuoka.unhabitat.org/docs/publications/pdf/accommodating/Chapter_VIII.pdf
- لجنة الأمن الغذائي العالمي، <http://www.fao.org/cfs/cfs-home/en/>. تمت زيارة الموقع في 03 / 40 / 5102
- شبكة سيتي فود للمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (IELCI)،
- <http://www.iclei.org/our-activities/our-agendas/resource-efficient-city/cityfood.html>
- شبكة الأغذية للمدن، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)،
- <http://www.fao.org/fcit/fcit-home/en/>
- شبكة جامعة الأمم المتحدة للهجرة، جامعة الأمم المتحدة، <http://migration.unu.edu/>
- دراسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي بشأن تدفقات التحويلات الدولية لآسيا
- <http://www.ifad.org/pub/post2015/english/1.pdf>
- المبادرة العالمية بشأن الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية (والتي تسمى أيضا توفير الأغذية)، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، <http://www.fao.org/save-food/en/>
- منتدى السياسات الوطنية الحضرية
- (<http://unhabitat.org/partners-launch-global-exchange-platform-on-national-urban-policies/> /)
- كرسي اليونسكو للمدن المتوسطة.
- <http://www.unesco.org/en/university-twinning-and-networking/access-by-region/europe-and-north-america/spain/unesco-chair-in-intermediate-cities-urbanization-and-development-823/>
- المدن المتحدة والحكومات المحلية – GLCU (<http://www.uclg.org/>)

المراجع

1. انجل، اس.جاي. بارينت، ودي.إل. سيفكو، واي.ام. بلي وبوتير، دي. (2010). كوكب من المدن: التقديرات والتوقعات الخاصة بالغطاء الأرضي في المناطق الحضرية لجميع البلدان، 2000 - 2050، متاحة على الإنترنت على الرابط التالي https://www.lincolinst.edu/pubs/di/1861_1171_Angel%20III%20Final.pdf
2. الفاو (2011). استشراف مستقبل الأغذية والزراعة في العالم - وجهات نظر للعام 0502، [كونفورت، بي. (محرر)]، الفاو، روما. <http://www.fao.org/docrep/014/i2280e/i2280e00.htm>
3. منظمة الأغذية والزراعة (1102أ). الفاقد والمهدر من الأغذية في العالم - المدى والأسباب والوقاية، <http://www.fao.org/docrep/014/mb060e/mb060e.pdf>
4. الفاو، 2012. المبادئ التوجيهية الطوعية لإدارة المسؤولية لحياة الأراضي ومصادر الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS) / الفاو، روما. <http://www.fao.org/docrep/016/i2801e/i2801e.pdf>
5. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (2013) أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي والبيئة. روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. http://www.ifad.org/climate/resources/smallholders_report.pdf
6. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2014). موجز السياسات 1 للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمرحلة ما بعد العام 2015 - الاستفادة من الصلة بين المناطق الريفية والحضرية من أجل التنمية. روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
7. <http://www.ifad.org/pub/post2015/english/1.pdf>
8. مكغاهي، دي.، وديفيس، جاي.، وهاغليبرغ، ان وويدراغو، آر. (2014). "الرعي والاقتصاد الأخضر - صلة طبيعية؟" نيروبي. الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. <http://www.unep.org/post2015>
9. معهد ماكينزي العالمي (2011) العالم الحضري: رسم خريطة القوة الاقتصادية للمدن
10. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2013). الشراكات بين المناطق الريفية والحضرية: نهج متكامل للتنمية الاقتصادية، إصدار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264204812-en>
11. روبرتس، برايان إيتش. (4102). إدارة نظم المدن الثانوية. بروكسل: تحالف المدن / مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS).



https://www.citiesalliance.org/sites/citiesalliance.org/files/1d%20%28i%29%20-%20Managing%20Systems%20of%20Secondary%20Cities%20Book_low_res.pdf

12. روبرتس، برايان إيتش. وهومان، رينيه بيتر (2014). المدن الثانوية: المحركات المهمة لاقتصادات التحضر. الدولية لعدالة الأراضي وتحالف المدن.
13. رودريغيز، سي. جاي. (المحرر) (2014). الجديد في المناطق الحضرية: نحو مدن ثانوية تقدمية. (ص. 41-44) حوار التنمية الآسيوي.
14. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2014). "الأبعاد البيئية للمجتمعات القادرة على مجابهة الكوارث والسلامة". المذكرة #5 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمرحلة ما بعد العام 2015. <http://www.unep.org/post2015>
15. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (1996). برنامج المستوطنات البشرية الثاني - الحوار #6: روابط الأراضي والمناطق الريفية والحضرية في القرن الواحد والعشرين. نيروبي (ص. 67): مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNCHS).
16. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2006). تقرير حالة مدن العالم 2006/7. لندن. إيرتسكان.
17. الأمم المتحدة، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (2014). آفاق التحضر في العالم: مراجعة العام 2014، أبرز التطورات (ST/ESA/SER.A/352). kroYweN: الأمم المتحدة.
18. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2012). الأنماط الحضرية لاقتصاد أخضر (أربعة سلاسل)، نيروبي، كينيا.
19. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتحالف المدن (2014). تطور السياسات الحضرية الوطنية. نيروبي. كينيا.
20. البنك الدولي (2013). حالة الفقراء: أين الفقراء، وأين يتواجد الفقر المدقع الذي يصعب إنهاؤه، وما هو الوضع الحالي للفقراء في العالم؟ في الفرضية الاقتصادية، متاح على الإنترنت على الرابط التالي <http://siteresources.worldbank.org/EXTPREMNET/Resources/EP125.pdf>

تم إعداد أوراق المسائل لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية من جانب فريق عمل الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية، وهو فرقة عمل تتألف من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة معا من أجل بلورة جدول الأعمال الجديد للمناطق الحضرية. تمت الصياغة النهائية لأوراق المسائل خلال ورشة الكتابة التي عقدها فريق عمل الأمم المتحدة في نيويورك من 26 إلى 29 أيار/ مايو 2015.

تمت قيادة ورقة المسائل الحالية من جانب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساهمات من الفاو، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD).